

تماشياً مع رؤية الكويت التنموية

هيئة الأسواق: تطوير سوق المال وزيادة تنافسيته وتحسين مناخ الاستثمار

الملحم: تطبيق الإفصاحات الإلكترونية باستخدام لغة "XBRL" يعزز مبدأ الشفافية والإفصاح

النظام يلبي احتياجات الجهات الرقابية المختلفة مما يقلل الأعباء على المؤسسات الخاضعة للرقابة

الارتقاء بأداء السوق وتحسين مناخ الاستثمار وزيادة تنافسية أسواق المال الكويتية مقارنة بالأسواق الأخرى.

اتخاذ قرارات استثمارية صائبة وذكر أن النظام العديد من الفوائد لمساهمي الشركات والمستثمرين عموماً ويتيح النظام تقديم بيانات ومعلومات مالية وغير مالية شاملة وموثوقة يتم توفيرها في الوقت المناسب كما يساهم التوحيد في تسهيل عمليات المقارنة والدراسة والتحليل ما يمكن المساهمين من التعرف على الوضع المالي للشركة وأدائها مقارنة مع الشركات المماثلة واتخاذ قرارات استثمارية صائبة بناء على ذلك.

وأشار الملحم إلى حرص الهيئة على شمول النظام عدة نقاط تحقق ومراجعة ذاتية (آلية) لضمان صحة وسلامة البيانات المقدمة كما يحتوي النظام على قيود أمنية وفنية تتحكم في نطاق المستخدمين وفق الأغراض المحددة لهم مما يمنع أي محاولات لاستغلال النظام بشكل سلبي من جانب آخر يساهم النظام في تخفيف الأعباء الإدارية وتقليل الجهد البشري والتكاليف المادية.

وبين أن النظام يلبي احتياجات الجهات الرقابية المختلفة مما يقلل الأعباء على الجهات الخاضعة للرقابة ويحد من تكرار تقديم البيانات لنفس الأغراض كما يقلل من التباينات التي قد تنشأ عند تحديث البيانات.



استكمال مراحل تطوير منظومة سوق المال



رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال د. أحمد الملحم

أكد رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال الكويتية المدير التنفيذي الدكتور أحمد الملحم حرص الهيئة على تطوير سوق المال الكويتي وزيادة تنافسيته وتحسين مناخ الاستثمار وتعزيز مبادئ الإفصاح والشفافية بما يتماشى مع رؤية الكويت التنموية. وقال الملحم في لقاء مع "كونا" أمس الخميس إن الهيئة تعمل حالياً على استكمال مراحل برنامج تطوير منظومة سوق المال عن طريق إطلاق الجزء الثاني من المرحلة الثالثة التي تتضمن مخرجات متعددة وجوهرية منها إنشاء الوسيط المركزي لسوق الأسهم وإتمام التسوية ونظام البنك المركزي "كاسب".

وأضاف أن هذه المرحلة تتضمن أيضاً ترقية نموذج عمل شركات الوساطة المالية إلى نموذج (الوسيط المؤهل) عن طريق استحداث ترخيص وسيط أوراق مالية مؤهل مسجل في بورصة الأوراق المالية من هيئة أسواق المال ومن المستهدف في هذه المرحلة أيضاً تهيئة البيئة التشريعية والتشغيلية لصناديق المؤشر المتداولة (ETF) والسندات والصكوك.

وتطوير أنظمة الرقابة وأوضح أن هذه المرحلة تتضمن مشروع إنشاء رقم حسابات فرعية ضمن الحسابات المجمعة لعملاء المحافظ لدى الشركات الاستثمارية ولعملاء التداول الإلكتروني وتطوير

التدقيق والجهات الرقابية. وأشار الملحم إلى أن النظام يتضمن بوابة إلكترونية متكاملة تحتوي على جميع الأدوات والحلول اللازمة لعمليات الإفصاح والتعامل مع البيانات بسهولة ويسر وقال إن الإفصاحات الإلكترونية باستخدام لغة (XBRL) تتيح نشر البيانات والمعلومات إلكترونياً مما يوفر مرونة وسلاسة للمصرح لهم والمستثمرين في التعامل مع هذه البيانات والاستفادة منها في التحليل والدراسات الفنية ومقارنة أداء الشركات المختلفة. وأكد أن هذا النظام سيساهم في

وهو ما يعزز جاذبية الاستثمارات المؤسسية واستثمارات الأفراد المحلية والأجنبية ومن شأن ذلك أن يعكس إيجاباً على تحسين مناخ الاستثمار وزيادة تنافسية أسواق المال الكويتية مقارنة بالأسواق الأخرى. وأضاف أن ذلك يتم عبر توحيد مفاهيم وعناصر الإفصاح مما يسهل التعامل معها من جميع الأطراف المتعاملة ويضمن دقة وموثوقية البيانات والمعلومات المنشورة مع توفيرها في الوقت المناسب لكل أصحاب المصالح وأوسع شريحة من المعنيين وزيادة تنافسية أسواق المال وتذكر أن النظام يساهم في زيادة فعالية عمليات المقارنة والدراسة والتحليل

أنظمة الرقابة والتأكد من جاهزيتها للرقابة على المنتجات والخدمات المالية والاستثمارية المستحدثة. وذكر أنه بعد استكمال إطلاق الجزء الثاني من المرحلة الثالثة فإن الهيئة تهدف إلى تنفيذ المرحلة الرابعة من المشروع ومن أهم مخرجاتها المستهدفة التالي استحداث الوسيط المركزي لسوق المشتقات وتقديم نموذج أعضاء التقاص وتهيئة البيئة التشريعية والتشغيلية لتقديم المشتقات المالية. وعن التطبيق الإلزامي للإفصاحات الإلكترونية باستخدام لغة (XBRL) قال الملحم إن التطبيق بدأ في الخامس من يناير الجاري ويعزز مبدأ

الشفافية والإفصاح في أسواق المال من خلال توفير نظام آلي للإفصاح عن البيانات والمعلومات المالية وغير المالية للشركات المدرجة والأشخاص المرخص لهم. وأضاف أن ذلك يتم عبر توحيد مفاهيم وعناصر الإفصاح مما يسهل التعامل معها من جميع الأطراف المتعاملة ويضمن دقة وموثوقية البيانات والمعلومات المنشورة مع توفيرها في الوقت المناسب لكل أصحاب المصالح وأوسع شريحة من المعنيين وزيادة تنافسية أسواق المال وتذكر أن النظام يساهم في زيادة فعالية عمليات المقارنة والدراسة والتحليل

شركات "وطنية" و"تجاري" و"المعدات" و"بنك وربة" الأكثر ارتفاعاً

بورصة الكويت تغلق تعاملاتها على ارتفاع مؤشرها العام 55.89 نقطة

تداول 395.8 مليون سهم عبر 20867 صفقة نقدية بقيمة 97 مليون دينار



شركات (خليج ت) و(الإماراتية) و(وثاق) و(حيات كوه) الأكثر انخفاضاً

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الخميس على ارتفاع مؤشرها العام 55.89 نقطة أي بنسبة بلغت 0.75 في المئة ليبلغ مستوى 7542.31 نقطة وتم تداول 395.8 مليون سهم عبر 20867 صفقة نقدية بقيمة 97 مليون دينار نحو 298.7 مليون دولار.

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 82.03 نقطة بنسبة بلغت 1.18 في المئة ليبلغ مستوى 7097.85 نقطة من خلال تداول 139.8 مليون سهم عبر 7626 صفقة نقدية بقيمة 22.5 مليون دينار نحو 69.3 مليون دولار كما ارتفع مؤشر السوق الأول 51.40 نقطة بنسبة

بلغت 0.64 في المئة ليبلغ مستوى 8024.35 نقطة من خلال تداول 256 مليون سهم عبر 13241 صفقة بقيمة 74.5 مليون دينار نحو 229.4 مليون دولار. في موازاة ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) 92.72 نقطة بنسبة بلغت 1.32 في المئة ليبلغ مستوى 7097.87 نقطة من خلال تداول 97.8 مليون سهم عبر 4587 صفقة نقدية بقيمة 17.8 مليون دينار نحو 54.8 مليون دولار.

وكانت شركات (وطنية) و(تجاري) و(المعدات) و(بنك وربة) الأكثر ارتفاعاً في وقت كانت شركات (خليج ت) و(الإماراتية) و(وثاق) و(حيات كوه) الأكثر انخفاضاً.

سعر برميل النفط الكويتي يرتفع

إلى 77.68 دولار



في الأسواق العالمية انخفضت العقود الآجلة

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 1.35 دولاراً ليبلغ 77.68 دولاراً للبرميل في تداولات أمس الأول وفقاً للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية. وفي الأسواق العالمية انخفضت العقود الآجلة لخام برنت 89 سنتاً لتبلغ مقابل 76.33 دولاراً في تداولات أمس الأول وفقاً للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية. وفي الأسواق العالمية انخفضت العقود الآجلة لخام برنت 89 سنتاً لتبلغ مقابل 76.33 دولاراً في تداولات أمس الأول وفقاً للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

الدولار الأمريكي يستقر عند 0.308 دينار

والیورو ينخفض إلى 0.318

أسعار العملات مقابل الدينار



انخفض سعر صرف اليورو بنسبة 0.35%

استقر سعر صرف الدولار الأمريكي أمام الدينار الكويتي أمس الخميس عند مستوى 0.308 دينار فيما انخفض سعر صرف اليورو بنسبة 0.35% إلى مستوى 0.318 دينار مقارنة بأسعار أمس الأول. وقال بنك الكويت المركزي في نشرته

تنفيذا للحكم الصادر من المحكمة الكلية

"التجاري" يحصل 7.5 ملايين دينار تنفيذا لحكم قضائي



التجاري الكويتي

أعلن البنك التجاري الكويتي أمس الخميس تحصيله فعلياً نحو 7.5 ملايين دينار كويتي "نحو 27.7 مليون دولار أمريكي" تنفيذا للحكم الصادر من المحكمة الكلية بتاريخ 31 ديسمبر 2022 بشأن إلزام خمس شركات برد قيمة عدد من الأسهم في رأسمال بنك بوبيان.

وقال البنك التجاري في إفصاح منشور على موقع بورصة الكويت إنه تنفيذ للحكم على باقي المدينين أصدرت إدارة الإفلاس بتاريخ 24 ديسمبر الماضي قراراً بتحويل 7.5 مليون دينار لمصلحة البنك التجاري سداداً لجزء من مديونية الشركة المدينة المتبقية مع وقف التصرف بالأسهم علماً أن الدين

المطلوب من هذه الشركات نحو 20 مليون دينار نحو 66 مليون دولار. وأضاف أن بورصة الكويت سبق أن أعلنت تنفيذ بيع أوراق مالية مدرجة لمصلحة حساب وزارة العدل وحددت يوم 11 ديسمبر الماضي موعداً لبدء البيع لكن تم إلغاء الإعلان بموجب قرار صادر من إدارة الإفلاس بتاريخ 8 ديسمبر 2024.

وأشار البنك التجاري إلى أنه بعد التحصيل سيتم الإفراج عن المخصصات المقابلة وتسجيل المبلغ المذكور كإرباح عن الربح الأول من العام الحالي في حال موافقة مدقق الحسابات والجهات الرقابية.